

2017/5/10

بلاغ

بعد إعلان وزارة التربية الوطنية، عن نتائج امتحان الكفاءة التربوية، دورة ديسمبر 2016، يوم 27 مارس 2017، التي أعلنت عن نجاح 91 أستاذ(ة) بعلن للرأي العام الوطني، أن عدد الأطر الذين لم يجتازوا الامتحان بنجاح يقارب 23 أستاذ(ة)، ونعتبر هذه النتائج كارثية على الجميع، بحكم أن المأساة مستمرة و عمرها يزيد عن 17 سنة في الوظيفة العمومية دون التمتع بحق الترسيم كباقي الموظفين. وبالتالي دون التمتع بباقي الحقوق من ترقية وتقادع وغيرهما.

كما نعلم أن معظم الأساتذة المشاركون المعنيين بالدورة الاستدراكية عددهم يقارب 106 (من أصل 114 إطار وفق العدد الإجمالي للمشاركون في هذا الاستحقاق من مرشحي الدورة العادية والدورة الاستدراكية). وهم أساتذة تم توظيفهم وفق قرارات التوظيف المباشرة للحكومات السابقة، والتي امتدت سنوات عديدة (بدءاً من سنة 2000 وصولاً إلى فوج فاتح مارس 2011).

إن هذه النتائج، لم تكن في أفق تطلعات الأساتذة والمفتشين على سواء، المتمثلة في إنهاء مأساة 106 أستاذ(ة) فقط، التي لم تراعي الظروف التربوية التي يعيشها القطاع، ولا الاجتماعية التي يعيشها الأساتذة المعنيين. برغم من حصولهم على ترخيص من رئيس الحكومة من خلال رسالة رقم 909-ح الصادرة بتاريخ 12/07/2016، موجهة لوزارة التربية الوطنية في شأن تنظيم هذه الدورة الاستثنائية الوحيدة، كما جاء في مراجع المذكرة رقم 16/078 الصادرة بتاريخ 10/07/2016، المنظمة لهذا الاستحقاق.

بهذا البلاغ، ندعو وزارة التربية الوطنية وعلى رأسها السيد الوزير المحتضر، الذي أبان عن استعداده في النظر في الملفات الاجتماعية العالقة، والتي اعتبرها تقف حجر عثرة في طريق تطوير قطاع التعليم ببلادنا، ندعوه في شأن الأستاذة 23 إلى:

- » ايجاد حل نهائي وشامل لملفهم مع مراعاة الجانب الاجتماعي وال النفسي؟
- » الاسراع في الإعلان عن مآلهم المهني قبل بداية الموسم الدراسي المقبل؛

وفي إطار المؤازرة، ندعون جميع الغيورين والهيئات المهتمة بقطاع التعليم، خصوصا النقابات المدافعة عن حقوق نساء ورجال التعليم، إلى تبني ملفنا ومنحه ما يستحقه من اهتمام إنصافا للأستاذة 23.

المنسق الوطني: محمد الارمني

